الفصل الأول
مشكلة الدراسة

مقدمة

مشكلة الدراسة

أهمية الدراسة

obeikandl.com

الفصل الأول

مشكلة الدراسة

مقدمة :

إن أي عمل مهما كان نوعه لابد من تقويمه لمعرفة مدى تحقيقه للأهداف المرجوة منه ، ويعرّف التقويم التربوي على أنه " عملية إصدار أحكام والوصول إلى قرارات ، وذلك من خلال التعرف على نواحي القوة والضعف فيها في ضوء الأهداف التربوية المقبولة بقصد تحسين عملية التعلم والتعليم " (مجدي عبد الكريم حبيب ، ١٩٩٦ ، ص ٩) .

هذا وتؤكد العديد من مصادر القياس أن التقويم السائد في مؤسساتنا التعليمية في الوقت الحالي معياري المرجع ، بمعنى أن الاختبارات التحصيلية المستخدمة لتقويم الطلاب تهدف إلى تحديد الوضع النسبي لكل منهم بالنسبة لزملائه أي أنها تركز بشكل رئيسي على تحديد الفروق الفردية بين الطلاب وعلى اتخاذ معيار نسبي وهو رتبة الطالب بين أقرانه في عملية المقارنة مما يشجع على المنافسة ويؤثر تأثيراً سالباً على مجموعة الطلاب منخفضة الدرجات ويخفض مستوى الطموح لديها .

وبسبب أوجه القصور التي تعاني منها هذه الاختبارات ينادي الجميع بضرورة استخدام وسائل التقويم الأكثر فعالية والتي تعتمد على معيار ثابت كأساس لتحديد قدرة الطالب على النجاح والاجتياز ، أي استخدام الاختبارات محكية المرجع[1] Criterion Referenced Tests

وتختلف الباحثة مع ذلك حيث ترى أن هذه الصورة غير مطابقة لما يتم في مدارس العالم العربي لأن الاختبارات حالياً لا تهتم بمقارنة درجة الطالب بدرجات باقي زملائه كما يتم في القياس معياري المرجع ، وإنما يتم تحديد درجة معينة قبل تطبيق الاختبار كمحك للإتقان والنجاح ولتكن هذه الدرجة (٦٠%) فإذا تمكن الطالب من بلوغ هذه الدرجة اعتبر ناجحاً وأمكنه الانتقال إلى المرحلة التالية ، أي أن عملية المقارنة تتم مع محك مسبق التحديد وهذه هي فكرة القياس محكي المرجع وليس مع الجماعة المعيارية التي ينتمي إليها كما في القياس معياري المرجع .

---

[1] تمت ترجمة المصطلح الأجنبي Criterion Referenced Tests بعدة أشكال مثل الاختبارات المرجعة إلى المحك ، الاختبارات محكية المرجع ، والاختبارات مرجعية المحك وقد استخدمت الترجمة الأولى في عنوان هذه الدراسة ، وبالاتفاق مع الأستاذ الدكتور المشرف استخدمت الترجمة الثانية داخل الدراسة

openkanal.com

ولكن المشكلة أنه على الرغم من استخدام فلسفة القياس محكي المرجع والتي تقوم على مقارنة درجة الطالب بمعيار مطلق وليس نسبي ، إلا أن الأسس التي تقوم عليها هذه النوعية من الاختبارات غير مطبقة إلى حد بعيد ، فالمدرس يحكمه منهج محدد بفترة زمنية معينة وبالتالي لا يعطى الطالب الوقت الذي يحتاجه ليصل إلى مستوى التمكن المطلوب ، كما يتم اختيار مفردات الاختبار بحيث يكون مستوى صعوبتها (٥٠%) ويحتفظ بالمفردات التي تحدث درجة معقولة من التباين بين الدرجات في حين تستبعد المفردات غير المميزة على الرغم من قياسها لبعض جوانب التعلم مما يؤثر على بناء الاختبار ومصداقيته ، وهكذا فإن عملية بناء الاختبارات ما زالت تعتمد على الخطوات المتبعة في الاختبارات معيارية المرجع . كما أن الطرق المستخدمة في حساب الصدق والثبات ما زالت تعتمد على معاملات الارتباط وهذا يعد مشكلة بحد ذاتها . فما دام هذان النوعان من الاختبارات مختلفين في الهدف وبالتالي لابد أن يختلفا في التصميم ، في طريقة بناء المفردات وتحليلها ، وفي حساب صدقها وثباتها .

وتخلص الباحثة للقول أن المؤسسات التعليمية في العالم العربي تعتمد حالياً على فكرة القياس محكي المرجع إلا أن الأسس التي يقوم عليها هذا النوع من القياس والتقنيات المناسبة له لم تستخدم حتى الآن على الرغم من توفرها ، ومن هنا يجب التأكيد على ضرورة استخدام التقنيات المناسبة لكل نوع عند تطبيقه .

وسيتم الوقوف في هذه الدراسة على بعض طرق حساب معاملات ثبات الاختبارات محكية المرجع لمعرفة تأثرها ببعض المتغيرات ولمقارنتها بهدف التوصل إلى أكثرها ملاءمة للاستخدام في ضوء هذه المتغيرات ، فعلى الرغم من تعدد طرق حساب معامل ثبات الاختبارات محكية المرجع إلا أن الدراسات التي اهتمت بمعرفة الفروق بينها وعلاقتها بالمتغيرات المختلفة لا تزال محدودة ، وتركز غالباً على الطرق التي تعتمد على تطبيق الاختبار مرة واحدة أكثر من الطرق التي تعتمد على تطبيق الاختبار مرتين مع أنها سهلة وسريعة الحساب ، كما أنها لا تحتاج لتحقيق شروط معينة أو العودة إلى بعض الجداول الإحصائية كما يتم في الطرق التي تعتمد على تطبيق الاختبار مرة واحدة ، مما يجعل استخدامها أبسط وأسهل خصوصاً على المعلم وبالتالي فإن معرفته وإلمامه بهذه الطرق سيساعده على استخدامها والاستفادة منها .

هذا وقد وجدت دراسات سابقة تقارن بعض طرق حساب معامل ثبات الاختبارات محكية المرجع Criterion Referenced Tests التي تقوم على تطبيق الاختبار مرة واحدة كدراسة (محمود إبراهيم ، ١٩٩٠ ؛ Hagen , 1983) .

كما وجدت دراسات تجمع بين الطرق التي تعتمد على تطبيق الاختبار مرة واحدة مع واحدة أو اثنتين من الطرق التي تعتمد على تطبيق الاختبار مرتين كدراسة (آمال محروس ، ١٩٨٨ ؛ Subkoviak , 1976 ; Subkoviak , 1980 ; Schafeer , 1983 ; Wang , 1983) وجميع هذه الدراسات موضحة في الفصل الثالث .

إلا أنه لم يتيسر للباحثة العثور على دراسة تجمع بين الطرق التي تعتمد على تطبيق الاختبار مرتين لوحدها وبمعزل عن الطرق التي تعتمد على تطبيق الاختبار مرة واحدة ، فإذا كان المعلم أو مصمم هذه الاختبارات سيستخدم إحدى هذه الطرق لسهولة حسابها فعليه أن يعرف الفارق بينها ليختار ما هو مناسب منها .

يضاف إلى ما سبق أن المراجع المتوفرة تقدم معلومات محدودة للغاية عن طريقة كارفر (١٩٧٠) وبالتالي فإن معظم خواصها غير معروفة ، حتى أنه كان هناك بعض الصعوبة في تحديد الفروض حول هذه الطريقة وكذلك في دعم نتائج اختبار هذه الفروض .

وربما يعود ذلك إلى ما يؤخذ على هذه الطريقة كونها تركز على نسبة الأفراد المصنفين كمتقنين وغير متقنين في مرتي التطبيق دون الاهتمام باتساق قرارات التصنيف هذه ، إلا أن الباحثة رأت أن تدرس هذه الطريقة وتقارنها بغيرها من الطرق للتعرف على الخصائص الأخرى التي تميزها ولمعرفة ما قد يوجّه لها من محاسن ومساوئ وبالتالي يتم الحكم عليها في ضوء البحث والدراسة .

هذا وقد وجد بعض التناقض بين الدراسات السابقة في هذا المجال فقد توصلت دراسة (Subkoviak , 1980) إلى أن تقديرات كابا غير متحيزة نهائياً ، في حين أشارت دراسة (Kalohon , 1992) إلى تحيز طريقة معامل كابا وأنه كلما اقتربت درجات القطع من منتصف التوزيع قل هذا التحيز مما يدل على أن هذا المجال يحتاج مزيد من الدراسة والبحث .

بناء على ما سبق تم اختيار كل من الطرق التالية : طريقة كارفر (١٩٧٠) ، طريقة نسبة الاتفاق (١٩٧٣) لهامبلتون ونوفيك ، وطريقة معامل كابا (١٩٧٤) لسواميناثان وهامبلتون وألجينا للمقارنة فيما بينها وذلك فى ضوء المتغيرات (طول الاختبار ، درجة القطع ، حجم العينة) .

أما بالنسبة لاختيار متغيرات الدراسة فقد ركزت معظم الدراسات التي تمت في هذا المجال على أن أكثر المتغيرات أثر على قيم معاملات الثبات هي طول الاختبار ودرجة القطع وحجم العينة ، ومن هذه الدراسات :

- دراسة وانغ (Wang , 1983) التي حاولت التحقق من دقة الطرق : معامل كابا ، هينا ، صبكوفياك ، ومارشال وهيرتل ، وأشارت إلى تغير تأثير درجة القطع على متوسط التقديرات تابعاً لتغيرات الدرجة الحقيقية والطرق ، كما ارتفع متوسط التقديرات مع زيادة طول الاختبار في معظم الظروف المدروسة .

- دراسة كالون (Kalohn , 1992) التي توصلت إلى أن درجات القطع الموجودة قرب منتصف التوزيع قد زودت بتقديرات غير متحيزة لمعامل كابا وأنه كلما اقتربت درجة القطع من نهاية التوزيع وكانت كثافة الدرجات قليلة زاد التحيز ، كما أظهرت الزيادة في حجم العينة نقص تحيز معنوي خصوصاً عندما كانت درجة القطع عند أطراف التوزيع .

أي أن معظم الدراسات قد ركزت على دراسة طول الاختبار ، درجة القطع ، وحجم العينة كأكثر المتغيرات أثراً على قيم معاملات الثبات وبالتالي فإنه من المفيد التعرف على التغير في قيم معاملات الثبات المحسوبة باستخدام الطرق موضع الدراسة مع زيادة طول الاختبار وحجم العينة وتغير موضع درجة القطع .

مشكلة الدراسة :

تحاول هذه الدراسة مقارنة بعض طرق حساب معامل ثبات الاختبارات محكية المرجع Criterion Referenced Tests التي تعتمد على تطبيق الاختبار مرتين أو تطبيق صور متكافئة من الاختبار وهذه الطرق هي :

طريقة كارفر (١٩٧٠) ، طريقة نسبة الاتفاق (١٩٧٣) لهامبلتون ونوفيك ، وطريقة معامل كابا (١٩٧٤) لسوامينثان وهامبلتون وألجينا وذلك فى ضوء متغيرات الدراسة (طول الاختبار ، درجة القطع ، حجم العينة) .

أهمية الدراسة :

تقدم الدراسة الحالية محاولة في :

١- التعرف على أهم الفروق بين نوعي القياس معياري ومحكي المرجع والتأكيد على ضرورة استخدام التقنيات المناسبة لكل نوع عند تطبيقه .

٢- إثارة الانتباه إلى بعض الجوانب المتعلقة بالقياس محكي المرجع والتي تحتاج لمزيد من الدراسة مثل :

- تحديد عدد المفردات اللازم لقياس كل هدف من الأهداف التي يقيسها الاختبار
- طرق تحديد درجة القطع .

٣- التعرف على أهم العوامل المؤثرة فى ثبات درجات الاختبارات محكية المرجع .

٤- محاولة جمع وتحديد الخواص المعروفة عن الطرق المستخدمة في حساب ثبات درجات الاختبارات محكية المرجع والتي تعتمد على تطبيق الاختبار مرتين .

٥- الكشف عن الفروق في قيم معاملات ثبات الاختبارات محكية المرجع باختلاف طريقة حساب معامل الثبات مما يساعد على اختيار أكثرها ملاءمة للاستخدام في ضوء بعض المتغيرات .

٦- توجيه التربويين عموماً والمعلمين بشكل خاص إلى أفضل طريقة لحساب معامل ثبات الاختبارات محكية المرجع في ضوء طول الاختبار ، درجة القطع المختارة ، وحجم العينة .

obeikandl.com